هجرة السكان

مقدمة

تعد الهجرة أحد العناصر الثلاثة المسئولة عن التغير السكاني في مجتمع ما وهي الخصوبة والوفيات والهجرة. وتختلف الهجرة عن هذين العنصرين من عدة جوانب. فعلى العكس من كل من الخصوبة والوفيات التي يسهل جمع بيانات عنهما ومن ثم قياسهما بشكل دقيق، فإن الهجرة يصعب قياسها بمثل تلك الدرجة من الدقة لأن تدفق المهاجرين لا يتسم بالثبات من الناحية الزمنية، ومن ثم تقل معلوماتنا عن الهجرة بالمقارنة بالخصوبة والوفيات. وثانيا فاننا غالبا ما نجد أن الهجرة عرضة لرقابة قوية من جانب الدول للسيطرة عليها بالمقارنة بكل من الخصوبة والوفيات، وأخيرا، فان الهجرة من الظواهر السكانية الكفيلة بتغيير الهيكل السكاني لاي مجتمع بصورة سريعة جدا بالمقارنة بآثار كل من الخصوبة والوفيات على الهيكل السكاني والتي تحتاج الى فترة طويلة جدا من الزمن لكي تؤدي الى تغيير الهيكل السكاني.

وتعد الهجرة من الموضوعات السكانية التي نالت قدرا كبيرا من الدراسة. وعادة ما تدور تحليلات الهجرة حول كونها تتم بين الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة، أو ما إذا كانت الهجرة داخل حدود الدولة (هجرة داخلية)

مفهوم الهجرة

يقصد بالهجرة انتقال الافراد من منطقة ما الى منطقة أخرى. سواءا كان ذلك داخل حدود الدولة، وهو ما يطلق عليه الهجرة الداخلية، أو الهجرة خارج حدود الدولة وهو ما يطلق عليه الهجرة الخارجية. وقد تتم الهجرة بشكل قانوني، أو قد تتم من خلال تسرب المهاجر الى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية، مثل ادعاء الدخول بغرض الزيارة ثم الاستمرار في البقاء داخل الدولة بهدف العمل.

وتتم الهجرة الداخلية أساسا من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل الى المناطق التي تتوافر فيها فرص التوظف، أو تتوافر

فيها فرص أفضل للمعيشة، ومن ثم فان النمط الغـالب للهجـرة الداخلية هو من المنـاطق الريفية الى المـدن، ويلاحظ أن الهجـرة الداخلية يكـون الدافع من وراءها اقتصاديا بالدرجة الأولى

أما في حالة الهجــرة الخارجية فقد تكــون الــدوافع اقتصــادية، أو سياسية مثال ذلك حالة اللاجئين والهـاربين والمطـاردين من قبل النظم الحاكمة في دولهم، أو قد يكون الدافع علميا، من خلال سعي الفـرد الى فــرص تعليمية أفضل أو فــرص للبحث أفضل من تلك المتــوافرة له في دولتـه. وغالبا ما يطلق على الهجـرة من هـذا النـوع الاخـير لفظ "نزيف العقول "Brain Drain".

أما عن البعد الزمني للهجرة، فقد تتم الهجرة بشـكل مـؤقت وذلك حينما ينــوي المهــاجر الاقامة في المهجر لمــدة مؤقتة ثم العــودة مــرة أخــرى الى الــوطن، أو قد تكــون الهجــرة دائمة حينما لا ينــوي المهــاجر العودة مرة أخرى الى بلده الأصلي.

وباختلاف انماط الهجرة تختلف بالتـالي المكاسب الـتي تعـود على البلد الأم من الهجــــرة. ففيما يتعلق بـــــالهجرة الخارجية المؤقتة فـــــان المهاجر كما سبق القول يكون مدفوعا أساسا بالـدافع الاقتصــادي، ومن ثم فانه في كافة الاحـــــوال ســـــيعود ومعه مدخراته الى البلد الأم. وقد يحدث في كثير من الحالات أن يكتسب المهـاجر خـبرات من جـراء اقامته في البلد المضيف، وهذه الخبرات تضاف الى رصيد الخـبرة المتـوافر في البلد الأم عند عودة المهـاجر، وهكـذا فـان نمط تـدفق المكاسب سـيكون من البلد المضـيف الى البلد الأم في حالة كـون الهجـرة مؤقتـة. أما في حالة الهجــرة الخارجية الدائمة فأنها غالبا ما تتم على أســاس انتقــائي، بمعــنى أن الــدول المضــيفة تقــوم بتــدقيق النظر فيمن ســتمنحهم حق الاقامة الدائمة ولــذلك فــان معظم من يهــاجرون بهــذه الصــورة هم من ذوي المهارات والمستويات التعليمية المرتفعـة، وبحكم اقــامتهم الدائمة في الخــارج فــانهم لا يقومــون بتحويل مــدخراتهم الى البلد الأم بعكس الحــال في حالة الهجـرة المؤقتـة، وانما يحتفظـون بهـذه الامـوال في الخارج، ولهـذا السـبب فـان تـدفق المكاسب من الهجـرة يكـون من البلد الام الى البلد المضــيف. وتبلغ خســارة البلد الام أوجها في هــذه الحالة

حيث تخسر البلد بالكامل رأسـمالها البشـري المتمثل في الكفـاءات العلمية والفنية المهاجرة.

وتبـدو هنـاك صـعوبة كبـيرة من الناحية الاحصـائية في تعريف المقصـود بالمهـاجر، ولـذلك اتفق الـديموجرافيون على أن المهـاجر هو الشخص الذي يقيم بشكل مستمر في دولة أخرى أو في إقليم آخر لمـدة أكثر من سنة، أو الذي أعلن عندما دخل الحدود عن نيته في البقـاء لمـدة أكثر من سنة.

أما عن خصائص المهاجرين فيلاحظ أنهم بالدرجة الأولى صغار في السن، وتميل معدلات الهجرة بين الفئات العمرية المختلفة الى التناقص مع زيـادة السـن. كـذلك يلاحظ أن اغلبية المهـاجرين بتمتعـون بمسـتوى تعليمي مرتفع، وكذلك ذوي دخول أصلا مرتفعا نسـبيا، كما أنهم عـادة ما يكونـون من ذوي المسـتوى الـوظيفي المرتفع . وفي معظم الاحـوال هناك فروقا جوهرية في المهـاجرين حسب النـوع. أذ غالبا ما تتم عملية الهجرة بواسطة الذكور في المقام الأول. وعادة ما يقوم المهاجر الذكر بـالهجرة أولا ثم يقـوم بعد ذلك باسـتقدام زوجته الى دولة المهجـر. أما على مستوى الاسرة فان هجرة الاطفال صغار السن تكـون أكـبر حيث لا يسـهل التخلي عنهم في تلك السن الصـغيرة، أما الاطفـال الكبـار فهجرتهم أقل بسبب عـدم الرغبة في التـأثير على مسـتوى تعليمهم من خلال الانتقال من نظام تعليمي الى نظام تعليمي آخر. كذلك يلاحظ ميل غير المتزوجين الى الهجرة بشكل أكبر من ا لمتزوجين.

لماذا يهاجر السكان :

تعد نظرية عوامل الجذب وعوامل الطرد من أكثر النظريات شيوعا في تحليل الاسـباب الـتي تـدفع بـالافراد الى الهجـرة. وتقـوم النظرية ببساطة على أن الناس تهاجر لان هناك عوامل طاردة لهم من مـوطنهم الاصـلي، أو أن هنـاك عوامل جاذبة لهم في المنطقة المضـيفة. ولقد وضع فكـرة النظرية رافنشـتاين عـام 1889 الـذي قـام بتحليل بيانـات الهجرة في انجلترا وويلز والذي استنتج أن عوامل الجذب عـادة ما تكـون أكثر أهمية من عوامل الطـرد في تحديد قـرار الهجـرة، إذ أن الرغبة في تحسين المستوى المادي للفرد تكـون أقـوى من الرغبة في الهـروب من

وضع سئ في الموطن الاصلي للمهـاجر. ولعلنا الآن نتـذكر ما قاله ديفز في معــرض حديثة عن أســباب انخفـــاض الخصــوبة في أن الرغبة في الارتقاء بالمستوى المـادي للفـرد وليس الرغبة في الهـروب من الفقـر، هي التي تدفع بالفرد الى تحديد مستوى الخصوبة.

ومما لاشك فيه أن مجــرد وجــود العوامل الطــاردة في المــوطن الاصل لن يدفع بالفرد الى الهجرة الا أذا كان لديه علم بأن هنـاك فـرص أفضل له في مكــان آخــر. على أن قــرار المهــاجر بــالهجرة يعتمد على عملية حســاب للتكلفة والعائد من عملية الهجــرة، حيث يقــوم المهــاجر بوزن عوامل الجذب والطرد، ثم يتخذ القـرار بـالهجرة إذا كـانت المنـافع المولدة من عملية الهجرة تتعدى التكلفة المتصلة بها، على سبيل المثال فــان قــرار المهــاجر بــترك وظيفتــه، ومكانته في العمل لانتهــاز فرصة وظيفية أفضل في البلد المضيف يتضــمن عملية مقارنة بين العائد الــذي يحصل عليه من الوظيفة الجديـــــدة وبين المكانة الأعلى في العمــــــل، والتكلفة التي يتحملها بـانتزاع نفسه وأسـرته من موطنه الاصـلي وتـرك منزله، ومجتمعه الذي اعتاد الحيـاة فيه واصـدقائه الـذين اعتـاد أن يكـون بينهم. ومن الناحية الواقعية فان قرار المهـاجر بـالهجرة لا يـأتي فجـأة، وانما يتم خلال فــترة زمنية طويلة نســبيا تبــدأ من ظهــور الرغبة لــدى المهاجر بالهجرة، والـوقت الـذي يتوقع المهـاجر أن يهـاجر فيـه، وأخـيرا التــوقيت الفعلي لهجرتــه، وعلى كل الاحــوال فــدائما تعتــبر العوامل الاقتصادية مسئولة في المقام الأول عن الهجرة، فالدراسـات التطبيقية عن الهجرة تشير الى أن العاطلين، والعمـال الـذين لا يشـعرون بالرضـاء عن وظائفهم هم غالبا الافراد الذين يميلون للهجرة.

وهناك وجهه نظر أخرى ترى أن الشخص غالبا ما يكون له مجموعة من الاهداف يسعى الى تحقيقها على مدار حياته مثل مســتوى أعلى من التعليم أو وظيفة أفضل أو شراء منزل أفضل، أو حتى مجـرد الحيـاة في محيط اجتماعي واقتصادي افضل، ولتحقيق هـذه الاهـداف فـان الهجـرة تعد أحد الخيارات المتاحة أمام الفرد لتحقيق هذه الاهداف.

نموذج هاريس تودارو

يعد نمـــوذج هـــاريس تـــودارو للهجـــرة من الريف الى الحضر من الصـباغات المهمة لـدور العامل الاقتصـادي في قـرار الهجـرة. أذ يقـوم النمـــــوذج على افـــــتراض أن الهجـــــرة تعتمد أساسا على المقارنة بين مستويات الاجر في سوق العمل في الريف ومستويات الاجور في سـوق العمل في الحضر. أي أن

$$f\ (Wu - Wr) = Mt$$

حيث Mt = عدد المهاجرين من الريف الى الحضر في الفترة الزمنية (t) .

Wu = معدل الاجر في الحضر.
Wr = معدل الاجر في الريف.

وبما أنه من الممكن أن تكون هناك بطالة في المدينة، وبالتالي قد لا يستطيع كل مهاجر أن يجد وظيفة في الحضر فإن النموذج يفترض أن المهـــــاجر يقـــــوم بالمقارنة بين الاجر في الريف والاجر المتوقع في المدينة.

ويحسب الاجر المتوقع في المدينة على أنه يســـــاوي احتمـــــال الحصـــول على وظيفة في الحضر مضـــروبا في الاجر الفعلي في الحضر أي أن

$$Wu^* = PWu.$$

حيث Wu* = معدل الاجر المتوقع في الحضر.
P = احتمال الحصول على وظيفة في الحضر.
Wu = الاجر الفعلي في الحضر

ولكن كيف يمكن حساب P (احتمال الحصول على وظيفة في الحضر)

إن أحد الأساليب الهامة لحساب P هي أن

$$P = Eu / (Eu + Uu)$$

حيث Eu = اعداد العمال المشتغلين مثلا في الحضر.

Uu = اعداد العمال العاطلين في الريف.

أى أن احتمال الحصول على وظيفة في الحضر يساوي نسبة العمال المشتغلين الى اجمالي عدد العمال فإذا كانت نسبة العمال المشتغلين الى اجمالي عدد العمال = 90%، فان ذلك يعني ان هناك احتمال (P) قدره 90% في أن يحصل المهاجر على وظيفة في الحضر.

ويفترض وفقا لهذه الصياغة أن كل أفراد قوة العمل في الحضر تتكافئ الفرص لديهم في الحصول على الوظائف المتاحة، مما يعني أن معدل الاجر المتوقع في الحضر Wu يساوي معدل الاجر السائد في الحضر مضروبا في معدل البطالة في الحضر وعلى ذلك فان الهجرة في أى وقت من الاوقات تعتمد على 3 عوامل.

1- الفرق بين معدل الاجر في الحضر ومعدل الاجر في الريف.
2- معدل البطالة في الحضر.
3- درجة استجابة المهاجرين للفرص المتاحة للتوظف في الحضر.

أى أن

$$Mt = h\ (PWu - Wr)$$

حيث Mt = الهجرة في الفترة الزمنية t

h = درجة استجابة المهاجرين.

PWu = معدل الاجر المتوقع في الحضر

Wr معدل الاجر في الريف.

وطالما أن معدل الاجر المتوقع Wu*, في الحضر يزيد عن معدل الاجر الفعلي في الريف فان تيار الهجرة سوف يستمر من الريف الى

الحضـر، الى الحد الـذي تـؤدي فيه الهجـرة الى تخفيض معـدل الاجر في الحضر، أو أن تؤدي الهجرة الى زيـادة البطالة في الحضر الى الحد الـذي يجعل معدل الاجر المتوقع في الحضر . $Wu^* = \{(Eu/ Eu + Uu)$ Wu} مساويا لمعدل الاجر السائد في الريف Wr.

كـذلك من الممكن أن يصـبح معـدل الاجر السـائد في الريف Wr أعلى من معدل الاجر المتوقع في الحضر Wu بسبب تيار الهجـرة مما يدفع المهاجرين الى العودة مرة أخرى الى موطنهم الأصلي.

ولقد وجهت الانتقادات الى نموذج هاريس تـودارو على أسـاس ان شرط التوازن المحدد بواسطة النموذج نـادرا ما يتحقق (أى التـوازن بين معدلات الاجور في الريف والحضر). فمن الامور الشائعة أن يكون معدل الاجر في الحضر أعلى من معـدل الاجر في الريف بنسـبة تـتراوح بين 50% ـ 100% حتى عندما تتراوح معدلات البطالة في الحضر بين 10%-20% من قـوة العمـل. وعلى ذلك فمن الناحية العملية لا تـؤدي الهجـرة الى سد الفجوة بين الاجر المتوقع في الحضر، والاجر الفعلي في الريف على عكس ما يتوقع النموذج.

من ناحية أخـرى فـان العامل الاقتصـادي ليس هو العامل الوحيد المـؤثر على الهجرة مثلما يشير النموذج. فالدراسات توضح أن بعد المسافة بين الريف والحضـر، ومـدى قـوة الروابط الاجتماعية بين الافـراد في الريف تلعب دورا مهما في اتخـاذ القـرار بـالهجرة. فـأغلب المهـاجرين الى المنـاطق الحضـرية يـأتون من المنـاطق الريفية المتاخمـة. كـذلك فـان المهاجرين يميلون الى الذهاب الى المنـاطق الـتي يتواجد بها عـدد كبـير من أفـراد أسـرتهم او أفـراد قـريتهم أو من نفس الاصل العـرقي الـذي ينتمون اليه. وأخيرا فان بعض أنـواع المهـاجرين وبصـفة خاصة الشـباب عادة ما ينجذبون بأضواء المدينة الباهرة.

تكلفة الهجرة

يوضح هـاريس وتـودارو (Harris & Todaro)ـ في نموذجهما للهجـرة الداخلية من الريف الى المدينة أن تكلفة الهجـرة ليست تقتصر على الفـرد، ولكنها أيضا تشـمل المجتمع ككـل. أذ يفـترض كل من

هاريس وتودارو أن هناك تسابقا من جانب المهاجرين على الوظائف التي يتم خلقها في المدن. ففي مقابل كل وظيفة يتم خلقها في المدن من الممكن أن نجد أكثر من عامل مهاجر من الريف لكل فرصة وظيفية في المدينة، وفي مثل هذه الحالة فان تكلفة الفرصة البديلة لكل وظيفة يتم خلقها في المدينة ستكون الانتاج الخاص لعاملين أو أكثر من المهاجرين سعيا وراء تلك الوظيفة. وقد لا يقتصر الامر على ذلك، فالروابط الاسرية المتينة تجعل تكلفة الفرصة البديلة أعلى من ذلك. فالمهاجر من الريف اذا استدعى زوجته وابناءه فان تكلفة الهجرة في هذه الحالة لن تقتصر على النقص في الانتاج الناتج عن هجرة المهاجر، ولكن أيضا النقص في الانتاج الناجم عن هجرة الزوجة والأطفال الذين غالبا ما يعملون في الارض.

وبالاضافة الى النقص في الانتاج، فان المجتمع يتحمل تكاليف إضافية بسبب توسع الحضر. وقد يتحمل المهاجر جانبا من هذه التكاليف مثل ارتفاع تكلفة الغذاء نتيجة التوسع الحضري، وارتفاع تكلفة السكن وما الى ذلك من تكاليف يتحملها الفرد نتيجة الانتقال الى المدينة. أما باقي تكاليف التوسع الحضري فيتحملها المجتمع ككل، مثل التلوث الناجم عن الازدحام السكاني وارتفاع أسعار أراضي البناء، والضغط على الخدمات الاخرى مثل المواصلات والمياه والصحة والتعليم الى آخر هذه القائمة الطويلة من الخدمات الاجتماعية. ولكن إذا كانت المشروعات التي تنشأ في المدن عالية الانتاجية فانها من الممكن أن تقوم بتغطية هذه التكاليف. على أن الهجرة من الريف الى المدينة قد تحمل أيضا بعد الفوائد للمجتمع وللفرد. فما لاشك فيه أن المهاجر سيستفيد من الخبرة التي سيكتسبها من خلال العمل والتدريب في القطاع الحضري من المجتمع.

أما على الصعيد الدولي فان تكاليف الهجرة الخارجية ستعتمد على نوعية المهاجرين الى الخارج. فلابد وأن نفرق أساسا بين هجرة المهرة من العمال، وهجرة غير المهرة. أذ أن هجرة المهرة تعني فقدان دولة الاصل لاحد مواردها النادرة وهو رأس المال البشري الماهر. ولذلك يطلق على هجرة العمال المهرة والمتعلمين استنزاف العقول "Brain Drain". أما الخسارة الرئيسية لهجرة رأس المال البشري الماهر فهي أولا إن عملية تعليم وتدريب هؤلاء المهاجرين أخذت وقتا طويلا وقدرا

هائلا من الانفاق التعليمي المدعم بواسطة الدولة الاصل، ومن ثم تصبح هجرتهم الى الخارج عملية مكلفة لدولة الاصل. وبهجرة هؤلاء الى الخارج تخسر الدولة الام الخدمات التي يؤدونها، أو النقص في الانتاج الناجم عن هجرتهم فضلا عن ذلك فان عملية احلال هؤلاء المهاجرين بافراد جدد ستكون أيضا مكلفة للدولة الأم. وبهذا الشكل تؤدي الهجرة الى سوء في توزيع الدخل بين دول المهجر ودول المصدر لصالح دول المهجر. لذلك اقترح الاقتصادي باجواتي Bhagwati بفرض ضريبة على "نزيف العقول" تفرض على دول المهجر وتحصل بواسطة حكومات دول المهجر ثم يعاد توجيه هذه الضريبة الى الدول الام كنوع من التعويض عن خسارة المهارات الناجمة عن هجرة رأس المال البشري.

على العكس من ذلك فان هجرة العمال غير المهرة أحد المكاسب لدول المصدر، فأولا نجد أن هذه النوعيات من العمل تكون دائما في حالة فائض في دولة الاصل، ومن ثم لا تشعر الدولة الاصل بخسارة ناجمة عن هجرة هؤلاء العمال. على العكس من ذلك فان هؤلاء العمال عادة ما يقومون بتحويل جزء من أجورهم الى أسرهم التي تركوها عند هجرتهم في دولة الاصل. كذلك فان هناك احتمال أن يعود هؤلاء العمال بعد فترة وقد ارتفعت مستويات مهاراتهم بسبب أى تدريب يكونون قد تلقوه في الخارج.

العلاقة بين الهجرة وعمر المهاجر

هناك علاقة وثيقة كما تشير البيانات بين الهجرة وعمر المهاجر. فكما هو واضح من الشكل التالي نجد أن الشباب أثر ميلا للهجرة من باقي الفئات العمرية في المجتمع. فالشباب في الفئة العمرية 20-24 هو أكثر المجموعات السكانية ميلا للهجرة، وتصل الهجرة الى أعلى معدلاتها بين الشباب في سن 23 عاما وبدءا من هذا السن تأخذ الهجرة في الهبوط بشكل حاد بين باقي الفئات العمرية. أما إرتفاع معدلات الهجرة في الفئات العمرية من 1-10 سنوات فيرجع الى أن هؤلاء الاطفال عادة ما يتبعون آباءهم في تنقلاتهم. وبين هذه المجموعة العمرية يلاحظ أن معدلات الهجرة بين الاطفال صار السن(1-4) أعلى من الاطفال الاكبر سنا.

ويرجع إرتفـــاع معـــدل الهجـــرة بين الشـــباب الى أنه من المتوقع بـــــدخول الشــــباب في سن العمل أن يبـــــدأون في البحث عن الوظيفة المناسبة، والسعي نحو تكوين كيـانهم الاسـري المسـتقل بهم. على أنه توجد هنـاك فـروق في معـدلات الهجـرة على حسب الحالة الاجتماعيـة. فمعدلات الهجرة تزيد بين غير المتزوجين عن المــتزوجين. أما فيما بين المـتزوجين فـان معـدلات الهجـرة تحتلف بـاختلاف عـدد الاطفـال داخل الاسرة فكلما قل عدد أطفال الاسرة وكـان أطفالها صـغيري السن كلما ارتفعت احتمـالات الهجـرة. وكلما زاد عـدد أفـراد الاسـرة كلما إزدادت القيـود على عملية الهجـرة، وخصوصا عنـدما يبـدأ الاطفـال في دخـول المدرسة.

الفرق بين الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية

تتميز الهجرة الداخلية بالحرية، بمعنى أن قرار الانتقـال من مكـان لآخر داخل حـدود الدولة يتم بمحض رغبة الافـراد، والـذي دائما ما يكـون قائما على العوامل الاقتصـادية السـابق الاشـارة اليهـا. وقد يحـدث في بعض الاحيان ا، تكـون الهجـرة الداخلية اجبارية مثلما حـدث في جمهـورة مصر العربية من تهجير 250,000 شـخص من منطقة اسـوان لبنـاء السد العالي. كذلك أجبرت الحكومة الاندونيسية الكثير من سكان جزيرة جـاوة الى الهجرة الى الجزر الاخرى الاقل كثافة. ومثل هذه الهجـرة الاجبارية عادة ما تكون مخططة، حيث يتم الاستعداد من جـانب الحكومـات للوفـاء بحاجات الافراد مقدما، وغالبا ما تتحسن الحياة المعيشـية للافـراد الـذين اجبروا على الهجرة.

أما في حالة الهجـرة الخارجيـة، فانها لا تكـون غالبا حـرة. وحـتى في حالة كونها حرة فان على الفرد دائما أن يستوفي متطلبات الـدخول الى بلد المهجر، فاذا لم يقم بذلك أعتـبر مهـاجرا غـير قـانوني. ويواجه المهاجر في حالة الهجـرة الخارجية مشـاكل في عملية التكيف مع ثقافة ولغة دولة المهجر مثلما هو الحـال مع المهـاجر المصـري الى كنـدا. من ناحية أخـرى فاننا نجد أن الهجـرة الداخلية تعتمد أساسا على الخصـائص الشخصية للمهاجر، أما في حالة الهجرة الخارجية فان المناخ الاجتمـاعي والسياسي وهيكل الفـــرص المتاحة في بلد المهجر تلعب دورا أساســـيا

في اتخاذ القرار بالهجرة وأخيرا فـان طبيعة الاهـداف الـتي يسـعى اليها المهاجر قد تختلف في حالة الهجرة الخارجية عن الداخلية.

الهجرة واعادة توزيع سكان العالم

مع زيــادة عملية النمو الســكاني بمعــدلات مختلفة بين المنــاطق المختلفة من العالم زادت الضـغوط حـول الرغبة في الهجـرة. والهجـرة عــادة ما تكــون من منــاطق النمو الســكاني المرتفع الى منــاطق النمو الســكاني المنخفض. على ســبيل المثــال من المكســيك الى الولايــات المتحدة الامريكية. أما في داخل حدود الدولة فـان الهجـرة عـادة ما تتم أيضا من المنـــاطق الريفية ذات معـــدلات النمو الســـكاني المرتفع الى المنـاطق الحضـرية. وفي القـرون الماضـية أدت الزيـادة السـكانية في منطقة ما ترتفع فيها معـدلات الكثافة السـكانية الى هجـرة سـكان هـذه المنطقة الى المنـــاطق الاخـــرى من العـــالم حيث تقل درجـــات الكثافة السـكانية. ولعل أهم الامثلة الواضـحة على هـذا النمط من الهجـرة، هي هجرة الاوروبيين الى المنـاطق الاخـرى المختلفة من العـالم. فبـدءا من القرن الرابع عشر بدأت عمليات الهجرة من أوروبا، ومع تصـاعد عمليـات الكشوف الجغرافية في القـرن الخـامس والسـادس عشر بـدأت عمليـات الهجـرة على نطـاق واسع من أوروبا الى بـاقي منـاطق العـالم، وبصـفة خاصة الى أمريكا الشمالية واستراليا.

إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية أخذت معدلات النمو السكاني في بأوروبا في التباطئ في الوقت الـذي بـدأت فيه معـدلات النمو السـكاني في دول العالم الثـالث في التزايد مما دفع الى نشـوء تيـار آخر للهجـرة من الـــدول النامية الى أوروبا وبـــاقي دول العـــالم المتقـــدم. على أنه يلاحظ أن معدلات الخصوبة بين المهاجرين من دول العالم الثـالث تكـون مرتفعة مما يـؤدي الى أحـداث بعض الخلل في التركيبة العرقية للسـكان في المناطق التي يهاجرون اليها من ناحية أخرى فان هجـرة الاوروبـيين في البداية كـــانت لاســـتغلال الاراضي الخالية في العـــالم الجديد في المناطق التي تنخفض فيعا معدلات الكثافة السكانية. أما هجرة السـكان من دول العــالم النــامي الآن فانها تــؤدي الى ارتفــاع معــدلات الكثافة السكانية، خصوصا بعد إستغلال كافة المناطق الصالحة للاستغلال.

أما على النطاق الداخلي فقد كان عـدد سـكان المـدن أو المنـاطق الحضرية عموما صغيرا بالقياس الى مجمـوع السـكان. ففي عـام 1800 كان يعيش حوالي 1% فقط من سكان العالم في مدن يسكنها 100,000 من السكان أو أكثر. وبحلول التسعينات فإن نسـبة السـكان الـتي تعيش في المدن من هذا الحجم تزيد عن

سـكان العـالم. وفيما يتعلق بالـدول الصـناعية يلاحظ أن عملية أعـادة توزيع السـكان من المنـاطق الريفية الى المنـاطق الحضـرية كـانت أكـثر وضوحا. على سبيل المثال في عام 1800 كـان 10% من سـكان انجلـترا يعيشــون في المنــاطق الحضــرية، أما في عــام 1990 فــان 90% من السكان في بريطانيا يعيشون في المدن. ونفس هذا النمط من التطـور في توزيع السكان يوجد في باقي دول العالم الصناعي.

أما في دول العالم الثالث فان النمو في سكان المناطق الحضــرية يتم بمعدلات أعلى من تلك المعدلات التي شدتها دول العالم المتقدم.

ولقد أدى تحسن وســائل الاتصــال والمواصــلات الى ايجــاد حل لمشكلة نقص العمالة في الاجل القصير وذلك من خلال اسـتيراد العمـال من الخارج. فقد أدت الزيادة السكانية في دول العالم الثـالث الى زيـادة الضــغوط على المــوارد المتاحة في هــذه الــدول، أما في دول العــالم المتقـدم فقد أدى انخفـاض معـدل نمو السـكان الى زيـادة الطلب على العمالة رخيصة الاجر من دول العالم الثالث. وفي عـام 1960 قـدر عـدد العمال بصـفة قانونية والمقيمين في دول العـالم المتقـدم بحـوالي 3,3 مليــون عامــل. أما في عــام 1974 فقد إرتفع الــرقم الى 9,5 مليــون عامــل، ولا شك أن هــذه الزيــادة في العمالة المهــاجرة بصــفة قانونية صحبتها زيادة في اعداد العمال المهاجرين بصفة غير قانونية.

فقد اجتذبت ألمانيا اعـداد كبـيرة من العمـال الاتـراك، حيث كـانت تحتفظ تركيا بعلاقــات جيــدة مع ألمانيا في الحــربين العــالميتين الأولى والثانية، بينما اجتـذبت كل من بريطانيـا، وفرنسا وهولنـدا اعـدادا كبـيرة من العمال من المستعمرات السابقة لهذه البلاد.

كـذلك فتحت الولايـات المتحـدة أبوابها أمـام العمـال المهـاجرين بصـــفة مؤقتة من المكســـيك بين اعـــوام 1942 -ـــ 1964 وفي بداية السـبعينيات والثمانينيـات أصـبحت الـدول العربية البترولية مركـزا كبـيرا لجـذب العمالـة، على سـبيل المثـال فقد اجتـذبت ليبيا والمملكة العربية السعودية اعدادا كبيرة من المصريين والاردنيين وكذلك اعدادا كبـيرة من الهنـود والباكسـتانيين. أما في الكـويت فقد كـان الاعتمـاد على العمالة المهـــاجرة بدرجة أكـــثر حـــدة. وبـــالطبع مع تزايد الحاجة الى العمالة المهاجرة تتزايد اعداد المهاجرين غير القانونيين والذين أصـبحوا مشـكلة في دول الخليج مع تزايد الطلب على العمالة، ولـذلك قـامت دول الخليج في أوائل الثمانينيـــات بحملات مكثفة للحد من وجـــود العمالة غـــير القانونية.

مقاييس الهجرة

تعد الهجرة أصعب الظواهر الديموجرافية من حيث القياس، أو من حيث مدى إتاحة البيانات عن هـذه الظـاهرة. فهنـاك عـاملان يعملان في التـأثير بشـكل مضـاد على عملية التغـير السـكاني، وهما الهجـرة الى الداخل، والهجـرة الى الخـارج. فـاذا حـدث في أي وقت من الاوقـات أن زاد أحدهما عن الاخر، فان ذلك يؤدي الى إحداث أثـار مختلفة على النمو السكاني في المنطقة.

فمن المعلـــوم أن التغـــير الســـكاني في منطقة ما يحسب من المعادلة الديموجرافية الاساسية الآتية:

$$P_t - P_{t-1} = B - D + I - O$$

حيث P_t = السكان في العام t

P_{t-1} = السكان في العام السابق

B = المواليد

D = الوفيات

I = الهجرة الى الداخل

O = الهجرة الى الخارج

بمعـنى آخر فـان التغـير السـكاني يسـاوي الزيـادة الطبيعية في السكان (B - D) مضافا اليها صافي الهجرة (I - O)، أو الفـرق بين السكان الذين يفدون الى المنطقة والسكان الذين يغادرونها.

وعادة ما يتم تقدير الهجرة باستخدام ما يسمى بأسلوب البـواقي، وذلك من خلال حل المعادلة الديموجرافية الاساسـية بالنسـبة لصـافي الهجرة، أى أن

$$(I - O) = (B\text{-}D) - (P_t - P_{t-1}).$$

أى أن أننا أذا طرحنا صـافي الزيـادة الطبيعية للسـكان من التغـير الذي يحدث في عدد السكان، فان الباقي، هو التغـير في اعـداد السـكان الراجع الى الهجرة.

وفيما يلي نتناول بعض مقاييس الهجرة.

1- معدل الهجرة الى الداخل

يقيس معدل الهجرة الى الداخل النسبة بين عدد المهاجرين الى داخل المنطقة وعدد سكان تلك المنطقة كالاتي :

$$\text{معدل الهجرة الى الداخل} = \frac{\text{عدد المهاجرين الى الداخل في منطقة معينة}}{\text{إجمالي عدد السكان في تلك المنطقة}} \times 1000$$

مثـال : في عـام 1989 إذا كـان عـدد السـكان المهـاجرين الى داخل القاهرة 665,480 بينما كان عـدد السـكان في هـذا العـام 11,260,000 فإن معدل الهجرة الى الداخل في القاهرة في عام 1989 يكون كالاتي:

665480

معدل الهجرة الى الداخل = ـــــــــــــــــــــــــــ X 59,1

11260000

أى أنه في مقابل كل ألف من السكان في عام 1989، كان هنـاك حوالي 59 شخصا مهاجرا الى داخل القاهرة.

2- معدل الهجرة الى الخارج

يقيس معدل الهجرة الى الخارج النسبة بين عدد المهـاجرين خارج المنطقة وعدد السكان في تلك المنطقة كالاتي :

عدد المهاجرين الى خارج منطقة معينة

معـــدل الهجـــرة الى الخـــارج = ـــ X

1000

اجمالي عدد السكان في تلك المنطقة

مثـــال : في عـــام 1989 إذا كـــان عـــدد الســـكان المهـــاجرين الى خـــارج القاهرة 15,650 فان معدل الهجرة الى خارج القاهرة عـام 1989 يكـون كالاتي:

15650

معدل الهجرة الى الخارج = ـــــــــــــــــــــــ 1,4 = X 1000

11260000

أى أنه من بين كل ألف من سكان القاهرة هاجر حوالي 1,4 مهاجرا، في عام 1989

3- معدل الهجرة الصافي الخام

يقيس معدل الهجرة الصافي الخام صافي اعداد المهـاجرين في سـنة ما لكل ألف شـخص ممن السـكان ونطلق عليه صـافي معـدل الهجـرة لانه يقيس الفـرق بين اعـداد المهـاجرين الى الـداخل واعـداد المهاجرين الى الخارج. فإذا ما تساوى عـدد المهـاجرين الى الـداخل مع عدد المهاجرين الى الخـارج فـإن صـافي معـدل الهجـرة الخـام في هـذه الحالة يساوي صفرا، حتى بـالرغم من أنه قد يكـون هنـاك نشـاطا كبـيرا للمهاجرين الى الداخل والخارج.

$$\text{معدل الهجرة الصافي الخام} = \frac{\text{عدد المهاجرين الى الداخل} - \text{عدد المهاجرين الى الخارج}}{\text{اجمالي عدد السكان}} \times 1000$$

وباسـتخدام البيانـات السـابقة فـان معـدل الهجـرة الصـافي الخـام في القاهرة 1989 يساوي :

$$\text{معدل الهجرة الصافي الخام} = \frac{665480 - 15650}{11260000} \times 1000 = 57,7$$

أى أن صافي معدل الهجرة الخـام لكل ألف من السـكان يسـاوي حـوالي 58 شخصا في هذا العام.

على أن البيانـات عـادة ما لا تتـوافر بهـذه الصـورة السـهلة الـتي طرحناها في الامثلة السـابقة، لـذلك نلجأ الى المعادلة الديموجرافية الاساسية السابق الاشارة اليها لحسـاب صـافي الهجـرة على أسـاس أنه يساوي الفرق بين التغير في السـكان ($P_t - P_{t-1}$) مطروحا منه صافي المواليد (B-D).

مثال :

وفقا للاحصاء العام للسكان في الولايات المتحدة كان هناك 226,505,000 شخص يقيمون في الولايات المتحدة. وخلال الفترة من 1980 الى 1990 كان هناك عدد المواليد 37,447,000 ، وعدد الوفيات 20,626,300. بناءا على ذلك فانه باقتراض عدم وجود هجرة، فان عدد السكان المتوقع وجودهم في الولايات المتحدة عام 1990 يساوي.

: $Pt = Pt\text{-}1 + (B\text{-}D)$

أى أن

عدد السكان في عام 1990 = 226505000 + (37,447000 - 20626300)

= 243325700 شخصا.

على أن بيانات الاحصاء العام للسكان عام 1990 ابرزت أن عدد السكان في عام 1990 (Pt) يساوي 248,710,000 شخصا.

إذن بادخال هذه البيانات في المعادلة الديموجرافية الاساسية

$$Pt - Pt\text{-}1 = (B - D) + (I - O)$$

ومنها

$$(B - D) - (Pt - Pt\text{-}1) = (I - O)$$

(I - O) = (248710000 - 226505000) - (37447000 - 20626300)

أى أن صافي الهجرة = 5384300.

أما معدل الهجرة الصافي الخام في هذه السنة فيساوي

معدل الهجرة الصافي الخام $= \dfrac{5384300}{248710000} \times 1000$

= 21,6

أي أنه لكل ألف من سكان الولايات المتحدة الامريكيةكان صافي الهجــرة حوالي 22 شخصا عام 1990.

4- معدل الهجرة

يعتبر معدل الهجرة عن مدى مساهمة الهجــرة في النمو السـكاني للمنطقة أو الدولة ويقاس معـدل الهجـرة بقسـمة صـافي ا لهجـرة على الزيادة الطبيعية في السكان، كالاتي:

$$\text{معدل الهجرة} = \frac{\text{صافي الهجرة } (I - O)}{\text{الزيادة الطبيعية في السكان } (B - D)} \times 1000$$

مثال

من المثـال السـابق توصـلنا الى أن صـافي الهجـرة في الولايـات المتحدة فيما بين أعوام 1980 -ـ 1990 هو 5,384,300 بينما كـان عـدد المواليد يسـاوي 37,447,000، وعـدد الوفيـات يسـاوي 20,626,300، وباستخدام هذه البيانات يمكن حساب معدل الهجرة كالاتي:

$$\text{معدل الهجرة} = \frac{5384300}{37447000 - 20626300} \times 1000 = 320$$

ويعني ذلك أنه خلال العشر سنوات من 1980 الى 1990 كان هنـاك 320 مهـاجرا أضـيفوا الى سـكان الولايـات المتحـدة الامريكية لكل ألف من السكان الذين أضيفوا من خلال الزيادة الطبيعية.

4 - الهجرة القسرية ومشكلة اللاجئين.

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى مولد الهجرة القسرية من جديد بعد أن انتهت بتحريم تجارة جلب العبيد. وتتميز هـذه الهجـرات بـان السـبب الاساسى فيها ينصـرف الى عوامل خاصة بـدول الاصل وليس برغبة الـدول المسـتقبلة فى اسـتقدام السـكان. كـذلك فـان ألاسـباب الاساسية لها تتمثل فى الاسـباب العرقية والايديولوجية وليس للاسـباب الاقتصادية.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ازدادت أعداد الدول المستقلة بشكل كبير وترتب على ثـورات الاسـتقلال ملايين من الافـراد اللاجـئين. ويعرف اللاجئ بواسطة الامم المتحدة على أنه الشخص الذي يقيم خـارج حدود بلده ولايستطيع أو لا يرغب فى العودة الى بلده بسبب الخـوف من المحاكمة أو الاضهاد القائم على أساس العرق أو الـدين أو الجنسـية أو لكونه ينتمى لمجموعة اجتماعية معينة أو بسبب اراءه السياسـية. ويقـدر أعداد هؤلاء خلال هذا القرن بحـوالى 100 مليـون لاجئ منهم حـوالى 15 مليون لاجئ خلال الثمانينيـات. وتتعـدد أسـباب الهجـرة القسـرية والـتى يمكن تلخيصها فى الاتى:

أ - حروب الاستقلال.

فيما بين الخمسينيات ومنتصف السبعينيات تضاعفت أعداد الدول المسـتقلة ثلاث أضـعاف ونتج عن ذلك تحركـات كبـيرة لهـؤلاء اللاجـئين. وعادة ما كانت الدول المجاورة تساعد الدول التى تحاول الاسـتقلال فى صراعها خصوصا عند توقع نجاح حركات الاستقلال عودة المهاجرين مـرة أخرى الى بلادهم.

ب - الصراعات الدولية

تعد الحربين العالميتين ا مسئولتان عن معظم حركات اللجـوء فى اوروبـا. كـذلك تـرتب على الصـراعات بين الـدول الى تزايد تـدفقات اللاجئين مثال ذلك الصراع العـربى الاسـرائيلى والـذى تـرتب عليه لجـوء

عـدد كبـير من الفلسـطينيين، والصـراع بين اثيوبيا والصـومال والغـزو الفيتنامى لكموديا فى 1978 والاحتلال الروسى لافغانسـتان الـذى خلف حـوالى 3 مليـون لاجئ فى منتصف الثمانينيـات فى باكسـتان والغـزو العراقى للكويت.

ج - الثورات والحروب الاهلية .

عادة ما تبدأ الموجة الاولى من الهجرة القسرية نتيجة لاحداث العنف التى تصحب مثل هذه الاحوال ثم تأخذ الموجـات التالية فى التزايد نتيجة خوف المجموعة المنهزمة فى الصراع من الاضطهاد من جانب المجموعة التى انتهى الصراع لصـالحها. ومن أمثلة هـذه الهجـرات موجـات الهجـرة الـتى صـاحبت الحـرب الاهلية الامريكية والثـورات الفرنسـية والروسـية والصينية. وكذلك الهـروب من تتبع الانظمة الحاكمة فى فيتنـام وكموديا وموجـات المهـاجرين الشـيليين الـتى تبعت الاطاحة بـالرئيس السـابق اللندى (1973) واللاجئين الكوبـيين والنيكـاراجويين الـذين هـاجروا بعد ثـورات 1959 و 1979 على التـوالى كـذلك خلفت الصـراعات الاهلية فى أفريقيا لفـترات طويلة مآسى انسـانية ناتجة عن تـدافع اللاجـئين الى خـارج بلادهم هربا من الاضـطرابات الداخلية مثـال ذلك الحـروب الاهلية فى اثيوبيا والسودان وتشاد وأوغندا وموزمبيق وانجولا والصومال.

د - الصراعات العرقية.

يعد مطلب النقاء العنصرى Ethnic Purity من العوامل التى سادت حركات اللاجئين فى اوروبا فى بداية هذا القرن. كذلك حدث احيـاء لمثل هـذه الاسـباب فى الثمانينيـات فى روسـيا مثـال ذلك الصـراعات بين جمهوريـات ارمينيا وأذربيجـان وجورجيا واوزباكسـتان وكـذلك بعد تفكك الكتلة الشـرقية حـدث الصـراع بين المسـلمين والصـرب والكـروات فى يوغوسلافيا السابقة. من أمثلة ذلك أيضا طرد قبائل التوتسى من رواندا وقبائل الهوتو من بورندى.

هـ - تفكك الدول.

لقد أدى تفكك شبه القارة الهندية الى هجرة ما بين 6 ـ 7 مليون مسلم من الهند الى باكستان ونفس العدد تقريبا من الهنـدوس والسـيخ من باكستان نحو الهنـد. ومن الامثلة الاخـرى تقسـيم كوريا وفيتنـام فى الخمسينيات وانفصال بنجلاديس عن باكستان فى 1971 وتقسيم قبرص عام 1974.

5 - هجرة العمالة

تسلم النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للهجـرة بـان السـكان ينتقلـون أساسا من المنـاطق الـتى يتزايد فيها العـرض من العمـال وينخفض فيها مستوى الاجر الى المنـاطق الـتى يتزايد فيها الطلب على العمال ويرتفع فيها مستوى الاجر. على أن استمرار تيار الهجـرة سـوف يـؤدى الى انخفـاض ضـغوط البطالة فى الـدول المرسـلة ومن ثم ميل مستويات الاجور الى الارتفاع. كـذلك فـان ازديـاد العـرض من العمل فى الدول المستقبلة سوف يؤدى الى ميل مسـتويات الاجـور الى الانخفـاض وهكـذا تتلاشى الفـروق فى مسـتويات متوسط دخل الفـرد بين كل من الـدول المرسـلة والمسـتقبلة فيتوقف تيـار الهجـرة. على أن نتـائج هـذا التحليل ليست مضـمونة من الناحية الواقعية لان هنـاك عوامل كثـيرة اقتصادية وسياسية تحول دون حـدوث مثل هـذا التسـاوى فى مسـتويات متوسط الدخل بين الدول المرسلة والمستقبلة.

ان استفادة الدول المستقبلة من الهجرة تشمل عدة عناصر. من ذلك قدرة أصحاب العمل على تشغيل العمال لوقت أطـول (الا اذا كـانت تشـريعات العمل صـارمة بالشـكل الـذى يحـول دون اسـتغلال العمـال المهـاجرين)، وميل الاجـور نحو الانخفـاض، والزيـادة فى انتاجية العمل من خلال مزج الاساليب التكنولوجة الحديثة مع العمل. كـذلك من الممكن أن يحصل أصـحاب الاعمـال على أربـاح اضـافية من خلال تخفيض كمية رأس المـال الثـابت المسـتثمر فى عملية الانتـاج مثلما هو الحـال فى اسـتخدام اسـاليب الانتـاج كثيفة العمـل. فمما لاشك فيه أن درجة كثافة رأس المال فى العملية الانتاجية للدول المستقبلة للهجـرة سـوف تكـون أكـبر فى حالة غيـاب الهجـرة. وعلى ذلك فـان الهجـرة الى الـدول المستقبلة تقلل من الحاجة الى الاستثمار الرأسمالى.

أما فيما يتعلق بظـروف العمل للمهـاجرين فعـادة ما يعمل هـؤلاء المهاجرين فى قطاعات مثل الانشاء والخدمات والزراعة وفى الصناعات ذات القدرة التنافسية المنخفضة. ويكثر استخدام العمال المهاجرين فى القطاعـات الـتى تخضع لظـاهرة الموسـميةٍSeasonality . على سـبيل المثال فان صناعة البناء من الصناعات التى ترتبط بالدورات الاقتصـادية. ففى اوروبا فى الستينيات اعتمدت صناعة الانشاء فى المملكة المتحــدة على أعداد كبيرة من العمـال الايرلنـديين. وفى المانيا (الغربية سـابقا) اعتمـدت صـناعة البنـاء على عمـال من يوغوسـلافيا (السـابقة). وفى سويسرا تم الاعتماد على عمال البناء الايطاليين، وكذلك اعتمدت صـناعة البناء فى فرنسا على عمال البناء الاسبانيين والبرتغاليين وعمـال البنـاء من شـــمال أفريقيـــا. كـــذلك من الناحية التاريخية يتم توظيف العمـــال الاجانب فى عمليات جنى المحاصيل ثم يعـودون الى بلادهم فـور انتهـاء عمليات الجنى. على سبيل المثـال اعتمـدت الزراعة فى كاليفورنيا على العمال الصينيين والهنود والفلبنينيين وحـديثا على العمـال المكسـيكيين لتعـويض النقص فى عمـال الزراعـة. كـذلك اعتمـدت ولايـات السـاحل الشرقى فى الولايـات المتحـدة على العمـال المهـاجرين من جـزر البحر الكـاريبى. من ناحية أخـرى فقد اعتمـدت صـناعة المنسـوجات والملابس فى بداية هذا القرن على العمال المهـاجرين فى كثـير من الحـالات على العمال المهاجرين من اوروبا. وبصفة عامة نجد أنه فى كثير من الحـالات عـادة ما يكـون العمـال المهـاجرين تحت ظـروف تجعلهم يقبلـون أعمـالا يرفضها العمال المحليين.

كما أن العمال المهاجرين فى الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل وفى قطاعات الانتاج ذات القدرة التنافسية الاقل يسـاعدون على زيــادة مســتوى الانتــاج دون الحاجة الى اســتثمار الاربــاح فى عمليــات الميكنة فى المصـانع. مثـال ذلك صـناعات البنـاء والفنـادق والمطـاعم والخــدمات الاخــرى الــتى يصــعب أن نحصل فيها على وفــورات للحجم بسبب الحاجة الى جعل حجم المشروع صغيرا.

على أن المنافع على البلد المستقبل لاتقتصر فقط على التحليل الاقتصـــادى لمنفعة المشـــروعات بل أيضا تمتد لتشـــمل المنـــافع على مستوى الكلية للمجتمع الناتجة عن الهجرة. ومن هـذن المنـافع انخفـاض التكـاليف الاجتماعية للانتـاج. وتنصـرف التكـاليف الاجتماعية للانتـاج الى

الاســتثمارات الفردية والعامة فى مجــالات اللتعليم والصــحة والاســكان وغيرها من نفقات الرفاهية اللازمة لعملية الانتــاج. ومثل هــذه النفقــات تنخفض بصورة كبيرة جدا من خلال استخدام العمال المهاجرين. فبصــفة عامة نجد أن العمـــال المهـــاجرين عـــادة مـــايكونون صـــغار فى السن ولايصــحبون عــائلاتهم معهم (أو غــير مــتزوجين أصلا) ، ومن ثم فــان تكاليف تدريب وتعليم هؤلاء العمال عادة ما تكون صـغيرة جـدا اذ أنها من الناحية الفعلية تمت من خلال الـدول المرسـلة وهو ما يعـنى من الناحية الواقعية أن دول الاصل لا ترسل فقط عمالها المـــدربين بتكـــاليف أقل ولكنها أيضا ترسل مع هــؤلاء العمــال رأســمال اجتمــاعى متمثل فى ما يحمله هــؤلاء العمــال من مهــارات وتعليم وتــدريب. ومما لاشك فيه أن هذه العوائد تعد مرتفعة خصوصا كلما ارتفع مستوى المهاجر التعليمى أو التدريبى وهى أيضا تكاليف ترتفع بمرور الوقت. على سـبيل المثـال فى دراسة لوزارة الزراعة الامريكية قدرت أن تكاليف تنشـئة طفل ولد عـام 1960 حــتى سن الثامنة عشر ســنة تصل الى 34 الف دولارا. بينما تصل تكلفة تنشئة نفس الطفل المولود عــام 1979 الى 165 الف دولارا (بما فى ذلك النفقات العامة). وتشـكل هـذه التكـاليف تكـاليف تنشـئة عامل بمســتوى منخفض من المهــارات. ولاشك اذا ارتفعت مســتويات التعليم والتــدريب فــان ذلك ســيعنى تضــاعف هــذه النفقــات يعتمد ذلك على السنوات التى يقضيها الفرد فى التعليم والتـدريب. وفى دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD قدرت تدفق راس المــال الاجتمــاعى المجسد فى العمــال المهــاجرين الى اوروبا بحــوالى 50 مليــون دولارا سنويا وذلك فى بداية السبعينيات من هذا القرن. وهو ما يعـنى أن نزيف المهارات المرتبط بـالهجرة يصـاحبة أيضا نزيف لـرأس المـال من الـدول المرسلة الى الدول المستقبلة.

وتعتمد تكاليف الهجرة الخارجية على نوعية المهاجرين الى الخارج، فلابد وأن نفــرق أساسا بين هجــرة المهــرة من العمــال، وهجــرة غــير المهــرة. اذ أن هجــرة المهــرة تعــني فقــدان دولة الاصل لاحد مواردها النادرة وهو رأس المال البشري الماهر. ولذلك يطلق على هجرة العمــال المهــرة والمتعلمين اســتنزاف العقــول "Brain Drain". أما الخســارة الرئيســية لهجــرة رأس المــال البشــري المــاهر فهي أولا إن عملية تعليم وتــدريب هــؤلاء المهــاجرين أخــذت وقتا طــويلا وقــدرا هــائلا من الانفــاق التعليمي المــدعم بواســطة الدولة الاصــل، ومن ثم تصــبح هجــرتهم الى الخــارج عملية مكلفة لدولة الاصــل. وبهجــرة هــؤلاء الى الخــارج تخسر الدولة الام الخــدمات الــتي يؤدونهــا، أو النقص في الانتــاج النــاجم عن هجرتهم فضلا عن ذلك فان عملية احلال هؤلاء المهــاجرين بــافراد جــدد ستكون أيضا مكلفة للدولة الأم. وبهــذا الشــكل تــؤدي الهجــرة الى ســوء في توزيع الــدخل بين دول المهجر ودول المصــدر لصــالح دول المهجــر. لذلك اقترح الاقتصــادي بــاجواتي Bhagwati بفــرض ضــريبة على "نزيف العقول" تفرض على دول المهجر وتحصل بواسطة حكومات دول المهجر ثم يعاد توجيه هذه الضريبة الى الدول الام كنوع من التعويض عن خسارة المهارات الناجمة عن هجــرة رأس المــال البشــري. على العكس من ذلك فان هجرة العمال غير المهرة أحد المكاسب لدول المصدر، فــأولا نجد أن هــذه النوعيــات من العمل تكــون دائما في حالة فــائض في دولة الاصــل، ومن ثم لا تشعر الدولة الاصل بخســارة ناجمة عن هجــرة هــؤلاء العمــال. على العكس من ذلك فان هؤلاء العمال عادة ما يقومون بتحويل جزء من أجورهم الى أسرهم التي تركوها عند هجــرتهم في دولة الاصــل. كــذلك فان هناك احتمال أن يعود هؤلاء العمال بعد فترة وقد ارتفعت مستويات مهاراتهم بسبب أى تدريب يكونون قد تلقوه في الخارج.

6 - الهجرة واعادة توزيع سكان العالم

مع زيادة عملية النمو السـكاني بمعـدلات مختلفة بين المنـاطق المختلفة من العـالم زادت الضـغوط حـول الرغبة في الهجـرة. والهجـرة عـادة ما تكـون من منــاطق النمو السـكاني المرتفع الى منـاطق النمو السـكاني المنخفض. على ســبيل المثــال من المكســيك الى الولايــات المتحــدة الامريكية. أما في داخل حدود الدولة فـان الهجـرة عـادة ما تتم أيضا من المنــاطق الريفية ذات معــدلات النمو الســكاني المرتفع الى المنــاطق الحضـرية. وفي القـرون الماضـية أدت الزيـادة السـكانية في منطقة ما ترتفع فيها معدلات الكثافة السكانية الى هجرة سكان هـذه المنطقة الى المنـاطق الاخـرى من العـالم حيث تقل درجـات الكثافة السـكانية. ولعل أهم الامثلة الواضحة على هذا النمط من الهجـرة، هي هجـرة الاوروبـيين الى المناطق الاخرى المختلفة من العالم. فبـدءا من القـرن الرابع عشر بدأت عمليات الهجرة من أوروبا، ومع تصاعد عمليات الكشوف الجغرافية في القرن الخـامس والسـادس عشر بـدأت عمليـات الهجـرة على نطـاق واسع من أوروبا الى بــاقي منــاطق العــالم، وبصــفة خاصة الى أمريكا الشمالية واستراليا.

إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية أخذت معدلات النمو السكاني في بأوروبا في التباطئ في الوقت الـذي بـدأت فيه معـدلات النمو السـكاني في دول العالم الثـالث في التزايد مما دفع الى نشـوء تيـار آخر للهجـرة من الــدول النامية الى أوروبا وبــاقي دول العــالم المتقــدم. على أنه يلاحظ أن معدلات الخصوبة بين المهاجرين من دول العالم الثـالث تكـون مرتفعة مما يـؤدي الى أحـداث بعض الخلل في التركيبة العرقية للسـكان في المناطق التي يهاجرون اليها من ناحية أخرى فان هجـرة الاوروبـيين في البداية كـــانت لاســـتغلال الاراضي الخالية في العـــالم الجديد في المناطق التي تنخفض فيعا معدلات الكثافة السكانية. أما هجرة السـكان من دول العــالم النــامي الآن فانها تــؤدي الى ارتفــاع معــدلات الكثافة السكانية، خصوصا بعد إستغلال كافة المناطق الصالحة للاستغلال.

ولقد أدى تحسن وسائل الاتصال والمواصلات الى ايجاد حل لمشكلة نقص العمالة في الاجل القصـــير وذلك من خلال اســتيراد العمـــال من الخـارج. فقد أدت الزيـادة السـكانية في دول العـالم الثـالث الى زيـادة الضـغوط على المـوارد المتاحة في هـذه الـدول، أما في دول العـالم المتقـدم فقد أدى انخفـاض معـدل نمو السـكان الى زيـادة الطلب على العمالة رخيصة الاجر من دول العالم الثالث. وفي عـام 1960 قـدر عـدد العمال بصـفة قانونية والمقيمين في دول العـالم المتقـدم بحـوالي 3.3 مليـون عامـل. أما في عــام 1974 فقد إرتفع الـرقم الى 9,5 مليـون عامــل، ولا شك أن هـذه الزيــادة في العمالة المهــاجرة بصــفة قانونية صحبتها زيادة في اعداد العمال المهاجرين بصفة غير قانونية.

فقد اجتذبت ألمانيا اعداد كبـيرة من العمـال الاتـراك، حيث كـانت تحتفظ تركيا بعلاقــات جيــدة مع ألمانيا في الحــربين العــالميتين الأولى والثانية، بينما اجتـذبت كل من بريطانيـا، وفرنسا وهولنـدا اعـدادا كبـيرة من العمال من المستعمرات السابقة لهذه البلاد.

كذلك فتحت الولايات المتحدة أبوابها أمام العمال المهاجرين بصفة مؤقتة من المكسـيك بين اعـوام 1942 -ـ 1964 وفي بداية السـبعينيات والثمانينيات أصبحت الدول العربية البترولية مركزا كبيرا لجـذب العمالـة، على سبيل المثـال فقد اجتـذبت ليبيا والمملكة العربية السـعودية اعـدادا كبــيرة من المصــريين والاردنـــيين وكـــذلك اعــدادا كبــيرة من الهنــود والباكستانيين. أما في الكويت فقد كان الاعتماد على العمالة المهـاجرة بدرجة أكـثر حـدة. وبـالطبع مع تزايد الحاجة الى العمالة المهـاجرة تتزايد اعداد المهاجرين غير القانونيين والذين أصـبحوا مشـكلة في دول الخليج مع تزايد الطلب على العمالـــة، ولـــذلك قـــامت دول الخليج في أوائل الثمانينيات بحملات مكثفة للحد من وجود العمالة غير القانونية.

7 - تحويلات المهاجرين

7/1 - طبيعة التحويلات.

تتمثل تحويلات العمال المهاجرين في التدفقات الآتية:

1 - النقود السائلة التي يتم إرسالها من خلال القنوات الرسمية (البنوك).
2 - النقود السائلة التي يتم إرسالها من خلال القنوات غير الرسـمية، أي من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي في دول الأصل، أو غـير ذلك من الوسائل غير الرسمية لإرسال التحويلات.
3 - النقود السائلة التي يحملها المهاجر بصحبته إلى دولة الأصل.
4 - السـلع الـتي يتم إرسـالها إلى دولة الأصل مثل الهـدايا، أو السـلع الأخرى المستوردة إلى دولة الأصل والممولة من خلال استخدام تحويلات المهاجرين.
5 - الأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أفراد أسـرهم. على سـبيل المثـال مـدفوعات تـذاكر الطـيران وغيرها من تكـاليف السـفر، وتكاليف زيارة أفراد الأسرة أو غيرهم.

وتساعد التحويلات الدول المصدرة للعمالة على التخفيف من حدة اختناقـات الصـرف الأجنـبي في هـذه الـدول وتحسـين موقف مـيزان المدفوعات. كما تمكن دول الأصل من استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعمليـات الاسـتثمار وتكـوين رأس المـال. فضلا عن أنها ترفع من مسـتويات الاسـتهلاك والمعيشة للمهـاجرين وعـائلاتهم، وتعمل على تحسـين هيكل توزيع الـدخل في الـدول المصـدرة للعمالـة، خصوصا إذا تركزت الهجرة بين العمال الفقراء وغير المهرة.

أما بالنسبة للدول المستوردة للعمالة، فان التحويلات تمثل استنزافا لمصادر الصرف الأجنبي المتاحة لديها، وتمارس أثرا سـلبيا على مـوازين مـدفوعات هـذه الـدول، خصوصا في الحـالات الـتي تكـون فيها مـوارد الصرف الأجنبي محدودة. كما أن هذه التدفقات الخاصة عـادة ما لا تتسم بالانتظـام، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبـات عنيفة في مسـتوياتها، يعتمد ذلك على توقعات المهاجرين حول المستقبل، سواء في الدول المصـدرة أو الدول المسـتوردة للعمالـة. الأمر الـذي قد يعـرض مـوازين مـدفوعات هذه الدول المستوردة لعدم الاسـتقرار إذا ما طـرأ من العوامل ما يـدفع المهاجرين نحو زيادة عمليات التحويل. كما أن هذه التحويلات تسـهم في تعميق أثر أية أزمة اقتصادية أو سياسـية طارئة تتعـرض لها هـذه الـدول، وذلك من خلال تـزاحم المهـاجرين على تحويل مـدخراتهم إلى الخـارج لتفادى الآثار الناتجة عن هذه الأزمات في الدول المستوردة للعمالة.

7/2 - محددات التحويلات.

تعتمد تحويلات العمال المهاجرين على ثلاث مجموعات من العوامل، وهى العوامل التي تنصرف إلى العمال المهاجرين أنفسهم، والعوامل التي تنصرف إلى الدول المستوردة للعمالة، والعوامل التي تنصرف إلى دول الأصل. ولا يجب الخلط بين هذه العوامل ومجموعة العوامل المؤثرة على الهجرة ذاتها، والتي يطلق عليها عوامل الدفع والجذب، إذ تنصرف هذه العوامل الأخيرة إلى محددات قرار الهجرة والانتقال من دولة الأصل إلى الدول المستوردة للعمالة. وفيما يلي نتناول العوامل المؤثرة على التحويلات بشيء من التفصيل.

7/2/1 - العوامل التي تنصرف إلى العمال المهاجرين.

تنصرف هذه العوامل إلى الخصائص الديموجرافية للمهاجرين، مثل العمر، والنوع، ومستوى التعليم، والحالة الاجتماعية، وعدد الأطفال، وعدد أفراد الأسرة المقيمين فعلا مع المهاجر في الدولة المضيفة، وطبيعة الصلات التي تربط بين المهاجر وأفراد عائلته في دولة الأصل. كذلك فان المستوى الوظيفي للمهاجر يلعب دورا هاما في تدفق التحويلات إلى دولة الأصل. فالعمال ذوى المستويات الوظيفية العليا عادة ما يصطحبون أسرهم إلى الدول المستوردة للعمالة، ومن ثم يتوقف ذلك الجزء من تحويلاتهم الذي يتم لتمويل احتياجات أسرهم في دولة الأصل. كذلك فان وعى هؤلاء المهاجرين بفرص الاستثمار في الداخل والخارج قد يجعلهم يعزفون عن تحويل مدخراتهم إلى بلادهم إذا كانت فرص الاستثمار المربح في هذه الدول محدودة. أما بالنسبة للعمال ذوى المستويات الوظيفة المنخفضة، فانهم عادة ما يقومون بتحويل مدخراتهم إلى دولة الأصل لتمويل احتياجات أسرهم، كما أن نقص وعيهم بفرص الاستثمار المتاحة خارج دولهم يدفعهم إلى تحويل جميع مدخراتهم إلى دول الأصل عند انتهاء إقامتهم في الدولة المضيفة.

7/2/2 - العوامل التي تنصرف إلى الدول المستوردة للعمالة.

بالرغم من أنه قد يبدو أن التحويلات تتحدد بالسلوك الخاص للعمال المهاجرين، إلا أن العوامل الخاصة بالدول المسـتوردة للعمالة تلعب دورا هاما في تحديد معدلات تدفق التحويلات إلى خارج هذه الدول. فتحـويلات العمال المهاجرين لا تعد متغيرا خارجياExogenous بالنسبة لاقتصاديات الدول المستوردة للعمالة. فلا شك أنه في إطار أي نموذج اقتصادي كلى كبير الحجم لاقتصـاد دولة ما من الـدول المسـتوردة للعمالـة، سـوف تعد التحويلات أحد المتغيرات الداخلية Endogenous، أي تلك التي تتحدد من داخل النمـوذج. إذ أن المتغـيرات الاقتصـادية للدولة المضـيفة تلعب أيضا دورا هاما في تحديد حجم التدفق الصافي للتحويلات إلى الخارج. وبصفة عامة يعتمد التـدفق الخـارجي للتحـويلات من الـدول المسـتوردة للعمالة على مجموعة متنوعة من العوامل.

فـأولا: إن معـدل النمو الاقتصـادي ودرجة التقلب في النشـاط الاقتصادي للدولة المضيفة يؤثران على الطلب على العمال المهـاجرين. فبالرغم من أن الطلب على العمال المهاجرين يعتمد على ظروف فائض الطلب في أسواق العمل لهذه الدول، فانه بفرض أن العرض من العمال المهاجرين مرن مرونة لانهائية، وهو ما ينطبق إلى حد كبير على ظـروف عرض العمال المهاجرين إلى الدول العربية النفطية، فـان معـدلات النمو الاقتصادي ودرجة التقلب في مستوى النشاط الاقتصادي في هذه الدول سوف تحدد إجمالي كمية العمال المهاجرين. وبشـكل عـام فـان معـدلات النمو الاقتصادي تحدد مستويات الأجور التي يحصل عليها المهاجرون من خلال وظائفهم

ثانيا: إن معدل التضخم في الدولة المضيفة يحدد كمية المـدخرات التي يمكن أن يحققها العمال أثناء إقامتهم فيها. إذ يـترتب على ارتفـاع معـدل التضـخم في الدولة المضـيفة تخفيض مسـتوى الأجـور الحقيقية للعمـال المهـاجرين ومن ثم مسـتويات مـدخراتهم وتحـويلاتهم بالتبعيـة. ويرجع السـبب في ذلك إلى أن التغـيرات في الأجـور الحقيقية للعمـال المهـاجرين عـادة ما لا تتماشى مع التغـيرات في مسـتوى الأسـعار في الدول المستوردة للعمالة.

ثالثا: إن معدلات العائد على الأصول الاستثمارية المختلفة ، وبصفة خاصة الأصـول الماليـة، في الـدول المسـتوردة للعمالة تـؤثر على اتجـاه

العمـال المهـاجرين نحو تحويل مـدخراتهم إلى دول الأصـل. إذ عـادة ما يقبل المهـاجرون على اسـتثمار مـدخراتهم في أصـول ترتفع درجة سيولتها بشكل عام حتى تسـهل عملية تحويل المـدخرات إذا ما طـرأ من العوامل ما يقتضي العودة السريعة للعمال. وقد تبـدو أهمية هـذا العامل أكثر وضـوحا في حالة دول الخليج بالمقارنة بالـدول الأخـرى المسـتقبلة للعمالة في العـالم. حيث تتسم الهجـرة إلى دول الخليج أساسا بأنها هجـرة مؤقتـة. ذلك أن احتمـالات حصـول المهـاجرين على حق الإقامة الدائمة أو الجنسية، بعكس الحال في بـاقي الـدول المسـتوردة للعمالـة، تعد شبه مستحيلة. ومن ثم ينخفض الحـافز لـدى المهـاجرين نحو محاولة استثمار مدخراتهم في أصـول اسـتثمارية طويلة الأجل في هـذه الـدول. أما في الأجلين القصـير والمتوسط فـان هنـاك إمكانية أن يحـاول المهاجرون الاستفادة من فروق معدلات العائد على الاستثمارات المالية قصيرة ومتوسطة الأجل بين الدول النفطية والخارج.

رابعا: إن التحويلات من الدول المستوردة للعمالة تعتمد أيضا على نظـرة هـذه الـدول إلى تحـويلات العمـال من حيث هيكل القيـود الرقابية المفروضة من جانبها على عمليـات التحويـل. وبالنسـبة للـدول النفطية فإننا نجـدها تنقسم إلى قسـمين، القسم الأول وتقع فيه كل من ليبيا والعراق، واللتـان تشـترطان ألا يزيد ما يتم اسـتبداله من عملتها المحلية إلى عملات أجنبية للعمال المهاجرين عن نسبة معينة من إجمالي الأجـور السنوية لهؤلاء العمال. فقد كان العراق يفرض حدا أقصى حـول النسـبة الـتي يمكن تحويلها من الـدخل السـنوي بـ 75%. ومع قيـام الحـرب العراقية الإيرانية تم تخفيض هذه النسبة إلى 50%. كذلك أدت الصعوبات المالية الـتي واجهها العـراق إلى الحد من تـدفق التحـويلات العينية إلى الخارج. أما في ليبيا فان النسـبة تتمثل في تحويل 60% على الأكـثر من الدخول المكتسبة في ليبيا، والتي تتم حاليا بالفرنك السويسري، بسـبب ظروف العلاقات السياسية بين ليبيا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة. ولقد تـرتب على هـذه السياسـات من جـانب العـراق وليبيا زيـادة التحـويلات العينية خارج هذه الدول، وكذلك زيادة عمليـات تهـريب الصـرف الأجنـبي من جـانب العمـال، وذلك في حالة تجـاوز مـدخرات المهـاجرين الحد الأقصى المسـموح به للتحويـل. كـذلك أدت هـذه السياسـات إلى إنعـاش عمليات بيع السلع الاستهلاكية والمعمرة في مواسم أجازات المهاجرين، وهو ما ساعد على إنعاش القطاعات التجارية بها.

أما القسم الثاني فتقع فيه باقي الدول النفطية، حيث لا تفرض هذه الدول قيودا من أي نوع أمام هذه التدفقات الخارجية للتحويلات. كذلك فان دخول العمال المهاجرين ليست خاضعة للضرائب على الدخل أو غيرها من الرسوم. أكثر من ذلك فان المهاجرين يستفيدون والى حد كبير من برامج الرفاهية التي تتبناها هذا الدول. حيث يدفعون السعر المدعم لكافة السلع والخدمات المدعمة في الغالب. وقد لا يقتصر ذلك الأمر على العامل المهاجر فقط وإنما يمتد إلى باقي أفراد أسرته. ويؤدى ذلك إلى رفع مستويات الدخل الحقيقي للعمال المقيمين في هذه الدول. وربما تلعب وفرة موارد الصرف الأجنبي دورا هاما في تبنى هذه الدول لهذه النظرة نحو التحويلات. غير انه من الواضح أن وفرة موارد الصرف الأجنبي للدول العربية النفطية ليست مضمونة على المدى الطويل.

وأخيرا فان درجة الاستقرار السياسي للدولة المضيفة تلعب دورا هاما في التأثير على ميل المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم إلى الخارج. فكلما ازدادت درجة الاستقرار السياسي للدولة المضيفة كلما مال المهاجرون نحو تأجيل قرار التحويل للمدخرات. على سبيل المثال فقد أدى العدوان العراقي على الكويت وعودة ملايين العمال من الكويت والعراق وباقي دول الخليج إلى إحداث زيادة كبيرة في مستوى التحويلات التي تتم خارج الدول العربية النفطية، وبصفة خاصة بالنسبة للملكة العربية السعودية، ليس فقط أثناء الأزمة، وإنما أيضا في أعقاب الأزمة كما سنرى فيما بعد.

7/2/3 - العوامل الخاصة بالدول المصدرة للعمالة.

فيما يتعلق بدول الأصل يفترض أن المهاجرين يقومون باتخاذ العديد من القرارات المتصلة بمدخراتهم. إن على المهاجر أولا أن يحدد ما إذا كان سيحتفظ بمدخراته في الخارج أو سيرسلها إلى دولة الأصل. فإذا ما قرر المهاجر تحويل هذه الأموال إلى دولة الأصل، فان هناك قرارا أخر لابد وأن يقوم به وهو ما يتعلق باختيار القنوات الرسمية أو القنوات غير الرسمية للتحويل. كذلك فان هناك قرارا مكملا والمتعلق بما إذا كان التحويل سيتم بالعملة المحلية لدولة الأصل أو بالعملات

الأجنبيـة. إن هـذه القـرارات تعتمد على مجموعة من العوامل المرتبطة بدولة الأصل.

ويقوم المهـاجرون بتحويل مـدخراتهم أساسا لغرضـين؛ الأول هو توفير الاحتياجات المعيشـية للأسـرة في دولة الأصـل، والثـاني لأغـراض الاسـتثمار في دولة الأصـل. وتعد التحـويلات لأغـراض توفـير احتياجـات الأسرة من العناصر المهمة المتعلقة بقرار الهجـرة أساسـا. وعـادة ما لا يتأثر هذا الجزء من تحـويلات المهـاجرين بـأي من الحـوافز المختلفة في الدولة المضيفة والتي قد تهـدف إلى الحد من عمليـات التحويـل. كما لا تتأثر بالحوافز في دول الأصل والتي تهدف إلى زيادة عمليـات التحويـل. وتلعب مســتويات الــدخول في دولة الأصل الــدور الأساسي في تحديد مقـدار هـذه التحـويلات. وبما أن هـذه التحـويلات سـوف تسـتخدم لـدعم استهلاك الأسرة في دول الأصل، فان انخفاض مستويات الـدخول هنـاك سـوف يـدفع بالمزيد من التحـويلات للمحافظة على مسـتويات المعيشة للأسر في دولة الأصل.

ويلعب معدل التضخم دورا أساسيا في تقلبـات الـدخول الحقيقية بالنسبة للكثير من الدول المصدرة للعمالة. ومن ثم يؤدى ارتفاع معدلات التضخم في دول الأصل إلى تشجيع المهـاجرين نحو تحويل كميـات أكـبر للمحافظة على مستويات الاستهلاك. غير أن المنـاخ التضـخمي في دولة الأصل يؤدى غالبا إلى تخفيض قيمة العملة المحلية في النهايـة. وعنـدما يتم التخفيض، فان الضغوط نحو تحويل كميات أكبر من المدخرات سـوف تقـل. إذ أن كمية المـدخرات الـتي سـيتم تحويلها - بـالعملات الأجنبية - سوف يتم استبدالها بكميات أكبر من العملات المحلية.

من ناحية أخرى فان التحويلات لأغراض الاستثمار تعكس فـروق معـدلات العائد على الأصـول المالية بين الدولة المضـيفة ودولة الأصـل. فإذا كانت معدلات العائد في دولة الأصل أقل من الدولة المضـيفة، فـان المهــاجرين ســوف يفضــلون الاحتفــاظ بمــدخراتهم في الخــارج. ومن المفـترض أن يكـون المهـاجر هجـرة مؤقتة مهـاجرا لهـدف، حيث يتمثل الهدف في هذه الحالة في تكوين قدر محدد من المدخرات ثم العودة مرة أخـرى إلى دولة الأصـل. ومع ذلك فانه في ظل ظـروف الهجـرة المؤقتة سوف يكون أمـام المهـاجر خيـار الاحتفـاظ بأمواله في الدولة المضـيفة

حـتى عودتـه، ويقـوم بتحويل قـدر صـغير منها لأغـراض إعالة الأسـرة. وبالطبع كلما ازدادت مـدة إقامة المهـاجر أو توقع إقامته لفـترة طويلـة، فانه يصــبح أكــثر انــدماجا في الدولة المضــيفة، ومن ثم يقل احتمــال إرساله مدخراته إلى دولة الأصل بصفة دورية. وفى حالة الهجـرة الدائمة فان التحـويلات إلى دولة الأصل تتوقف تمامـا. من ناحية أخـرى فانه من المتوقع أن تعتمد التحويلات لأغراض الاسـتثمار على مسـتويات النشـاط الاقتصادي في دولة الأصل. فكلما ازدادت مستويات النشـاط الاقتصـادي في دولة الأصل كلما ازدادت التحويلات لأغراض الاستثمار.

وتعد موارد الصرف الأجنبي محدودة في العديد من دول الأصل، كما أنها من الأصول المرغوب فيها من جانب الأفراد، بصفة خاصة في الدول التي تكون معدلات الصـرف مغـالى فيها Overvalued. ويعد التحويل من خلال القنــوات الرســمية أو غــير الرســمية من القــرارات ذات الأهمية الحيوية للعديد من دول الأصل، بصفة خاصة عندما تكون معدلات الصـرف مثبتة Pegged. ففي الدول التي تكـون فيها الأسـواق السـوداء للصـرف الأجنــبي، نشــطة فــان المهــاجرين ســوف يكــون لــديهم فرصة لتحويل مدخراتهم من خلال هذه الأسواق، أو من خلال القنوات الرسمية. ويعتمد هـذا القـرار على الفـروق الموجـودة بين معـدلات الصـرف السـائدة في السوقين. وكلما أصبحت الفروق بين هذين السوقين جوهرية فان نســبة التحويلات التي تتم من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي سوف تزداد. إذ توفر هذه الفروق حافزا قويا لتفضيل القنوات غير الرسمية.

وقد توجد عدة متغيرات أخرى والتي يمكن أن تحد من التحويلات عبر القنـــوات الرســـمية مثل هيكل المخـــاطرة في دولة الأصل والمتصل بمعدلات الضـريبة على الـدخول وغيرها من العوامـل. كـذلك فـان هنـاك بعض الأبعـاد الأخـرى المهمة لتـدفق التحـويلات مثل عــدم الاســتقرار السياسي لدولة الأصل.